

إشكالية العدالة: "جون رولز" و"يورغن هابرماس" أنموذجان

The problem of justice: John Rowls and Jürgen Habermas are models

يونسى روزه

جامعة الجزائر 2 (الجزائر)

younsi.roza@gmail.com

ملخص:	معلومات المقال
يتمحور هذا المقال حول العدالة، وما يكتنف القضية ذاتها من عدم اتفاق بالغ، ولعل ما تحمله المناظرة الشهيرة التي دارت بين فيلسوفين عملاقين "جون رولز" و"يورغن هابرماس" لدليل على ذلك، فالعدالة أهم إشكالية فلسفية ومطلب تسعى إليه الشعوب قاطبة، فهي فضيلة أخلاقية تتحدد قيمتها في تطبيقاتها العملية وفي تجسيدها على أرض الواقع، ولا يكاد المرء يستطيع التفكير في مبدأ يضاهاى العدالة في أهميته لصالح الفرد ومن ثم صلاح المجتمع، فإذا اختلفت موازينها اشتكى الناس من الظلم ونشبت الصراعات، ولهذا قامت ثورات عدة تسعى إلى تطبيق العدالة الاجتماعية لتحقيق النموذج الأسمى للإنصاف والعدل. يكمن هدف هذا البحث في تبين أهم الإشكاليات التي تدور حول مفهوم العدالة، باعتباره أهم المواضيع الفلسفية ذات الطابع السياسي والاجتماعي، الذي تناوله "رولز" تنظيرا و"هابرماس" تواسلا وذلك في صلة ممتدة لفكر "رولز".	تاريخ الارسل: 2022/03/05 تاريخ القبول: 2022/05/10 الكلمات المفتاحية: ✓ العدالة ✓ الإنصاف ✓ التواصل
Abstract :	Article info
This research focuses on justice, and on the deep disagreement surrounding the issue itself, as well as on the evidence of the famous debate between John Rawls and Jürgen Habermas. Justice is the most important philosophical issue and a requirement that people seek, because it is a moral virtue whose value is determined in its embodiment on the ground. There have been revolutions that seek to apply social justice to achieve the supreme model of equity and justice. The importance of the subject of justice in this research lies in the clarification of the most important problems that revolve around this concept, as it is the most important philosophical subject of a political and social nature that Rawls addressed theorizing and Habermas in the communication, in an extended connection to Rawls' thought.	Received :05/03/2022 Accepted :10/05/2022 Keywords: ✓ Justice ✓ Equity ✓ Communication

❖ **مقدمة:** يعتبر البحث في مسألة العدالة قديم قدم الحضارة الإنسانية، فهي فضيلة أخلاقية تتحدد قيمتها في تطبيقاتها العملية، وفي تجسيدها على أرض الواقع، ولهذا قامت ثورات عدة تسعى إلى تطبيق العدالة الاجتماعية لتحقيق النموذج الأسمى للإنصاف والعدل، فلا يوجد شيء يجمع بين البشر أكثر من العدل، فالعدالة تمثل القاعدة الأساسية لكل مجتمع منظم عقلايا يهدف إلى النفع العام، وعليه فالمجتمعات ككل، تحتاج إلى تطوير مداركها لقضايا العدالة في بناء الإنسان المعاصر، فمحاولة استطلاع وفهم المعضلات التي ترتبط بتعريف العدالة الاجتماعية، تمثل مقدمة لازمة لاستهداف تأطيره، كما يعتبر الفهم الحقيقي لها، من يساهم في تضيق الفجوة بين نظرية العدالة الاجتماعية، وبين واقع تطبيقها على المواطنين.

من هنا فمسألة العدالة تشكل فلسفة أساسية داخل حقل الاهتمام بالفرد والجماعة، في علاقته بالديمقراطية والتنوير والحداثة لكونها أحدثت ورشات بحث غنية من الحوارات مع مختلف تيارات الفلسفة الحديثة والمعاصرة، وقدمت أدوات ومفاهيم جديدة وصاغت قضايا وإشكاليات مهمة ورؤية جديدة للعالم المعاصر، ويمثل كل "جون رولز، John Rawls" (1921-2002) و"يورغن هابرماس، Jürgen Habermas" (1929-)، وجهين بارزين في الفلسفة السياسية المعاصرة، ويعتبر مفهوم العدالة من المسائل التي أثارت نقاش كليهما، فكتاب "نظرية العدالة" لجون رولز "يعتبر نقطة انطلاق في تحولات مفهوم العدالة في الأزمنة الحديثة عبر مختلف مدارس الفلسفة السياسية، حيث أثار بأطروحاته نقاشا واسعا ساهم فيه العديد من المفكرين والفلاسفة الذين ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة، أهمهم "هابرماس"، حيث تعتبر المناظرة الفلسفية الشهيرة التي دارت بينهما في منتصف التسعينيات، والتي نشرت على صفحات "المجلة الفلسفية الأمريكية" بمثابة الشرارة الأولى لانطلاق المناظرة.

سأبحث في إشكالية العدالة من خلال امتدادات الفكر الرولزي على رواد النظرية النقدية للجيل الثاني الممثلة في "هابرماس"، وذلك من خلال مناظرتهم المشهورة لأحدد بشكل أوضح فلسفة العدالة عند "جون رولز" و"يورغن هابرماس"، من حيث هي أخذ ورد، وذلك بالإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، فيما تكمن إشكالية العدالة بين "جون رولز" و"يورغن هابرماس"؟

والتي ينبثق منها تساؤلات عدّة منها: كيف فسر لنا "رولز" نظرية العدالة وما هو البناء المعماري لها؟ ما مدى تأثير ذلك على رائد الجيل الثاني (هابرماس) لمرسية فرانكفورت؟ وهل يمكن اعتبار فهم "هابرماس" لمسألة العدالة استمراراً لنظرية العدالة عند "رولز"؟ وما علاقة العدالة بمجال النقد الذي انخرط فيه فلاسفة فرانكفورت عموماً و"هابرماس" خصوصاً؟ وبالتالي هل الاقتراحات التي قدمها "هابرماس" هي بديلاً لتعديل نظرية العدالة لتكون أكثر واقعية؟ وهل ردود "رولز" على هذه الانتقادات والخلاف الأساسي بينه وبين "هابرماس" يكمن في مضمون المشروع الفلسفي العام الذي يسعى كل واحد منهما إلى بنائه؟ أم هناك حقيقة انعطافات ل كليهما في مسألة العدالة السياسية؟

❖ أهمية وهدف البحث: تكمن أهمية البحث في محاولة إثارة نقاش مسألة العدالة ورفع الستار عن أبرز فيلسوفين معاصرين (الأمريكي "جون رولز" والألماني "يورغن هابرماس") من خلال مناظرتهم، التي أصبحت نقطة انطلاق في أوساط الباحثين في الفلسفة السياسية والأخلاقية، تمّ من خلالها سد ثغرات نظرية العدالة وتجاوزها بالنسبة لرولز أو تطويراً للنظرية التواصلية بالنسبة لهابرماس، كما أنها فرصة تهدف إلى بلورت مفهوم العدالة السياسية عند كليهما، وإبراز الدور الذي تلعبه في حياة المجتمعات الغربية، ومن ثم أثر ذلك على مجتمعاتنا، وعلى حياة الإنسانية عموماً.

❖ منهج البحث: للبحث في موضوع مسألة العدالة بين فلسفة "جون رولز" و"يورغن هابرماس"، أي بين الليبرالية التعاقدية والديمقراطية التداولية، اعتمدت على المنهج التحليلي النقدي المقارن، لمناظرة "هابرماس" و"رولز"، في محاولة لتوضيح المضامين الأساسية والجزئية لنقاشهما حول العدالة.

❖ إشكالية العدالة عند "جون رولز": تتصدّر النظرية الليبرالية الرولزية (نسبة إلى جون رولز) باقي نظريات العدالة الاجتماعية والسياسية المعاصرة، باعتبارها الحدث الفكري الأبرز الذي أسس للفلسفة السياسية المعاصرة، وترسم نظرية رولز معالم الفصل بين نظريات السياسية التعاقدية الحديثة التي هيمنت قرابة عقدين من الزمن، ومسعاها كإعادة صياغة للتقليد السياسي

الحديث، وكإعراض صريح عن النفعية، في مؤلفه الشهير نظرية العدالة، Theory of Justice فتمثل العدالة محور ارتكاز في الأخلاق والسياسة ضمن فضاء الفلسفة الاجتماعية العملية المعاصرة، وذلك لأن "العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية" (رولز، 2011، ص 29).

■ **مبادئ العدالة:** لقد اهتم "جون رولز" بالعدالة من الناحية المفهومية، فدرس بذلك مفهوم العدالة الشكالية والمساواة الديمقراطية، بالإضافة الى اهتمامه بكيفية تطبيق العدالة ضمن المجال الاقتصادي من خلال توزيع الثروات العادل بين أفراد المجتمع، فرولز يرى أنه يمكن الوصول لنظرية شاملة موحدة فيما يخص العدالة الاجتماعية، وبالأساس قضية العدالة التوزيعية، بمعنى كيف يمكن توزيع مزايا وأعباء التعاون الاجتماعي، ويضع الثقل في هذا على تطويره لنظرية العقد الاجتماعي: "كيف توزع المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد توزيع مزايا التعاون الاجتماعي" (رولز، 2009، ص 301) ويقول "رولز": "يقودنا الإحساس بالعدالة إلى تعزيز المخططات العادلة والقيام بدورنا فيها حين نؤمن أن الآخرين، أو الكثير منهم بشكل كاف، سوف يقومون بدورهم" (رولز، 2011، ص 336) ولقد أراد "رولز" من خلال حديثه عن العدالة التوزيعية، ضرورة وجود بعض المنافع الأساسية لهذه العدالة، كالحصول على المساواة في الفرص والتي على أساسها يتم تسوية التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع وغيرها من الحقوق الأخرى كالحق في التعبير عن الرأي، والحق في الملكية الخاصة. و يقيم رولز العدالة الاجتماعية على مبدئين رئيسيين: الأول: هو أن لكل فرد الحق في المطالبة بالحريات الأساسية المتساوية، وبمنظومة اجتماعية تقوم على هذا، والثاني وجود شرطين لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، أولهما أنها ترتبط بإعطاء الكل المساواة في الفرص.

وثانيه: أن تكون عدم المساواة للفائدة العظمى للأعضاء الأقل حظا في المجتمع، وهو ما يسميه مبدأ الاختلاف.

من جهة أخرى، أحاط جون رولز بالناحية الأخلاقية من خلال طرح قضايا الواجب والالتزام، وكل ذلك من أجل تحقيق العدل في المجتمع وجعله منظما، فجعل من العدالة مبحثا رئيسيا للخطاب الفلسفي العملي المعاصر.

كما نجد من بين الأفكار الأساسية التي تضمنتها نظرية رولز في العدالة، أن المجتمع عبارة عن منظومة للإنصاف في التعاون الاجتماعي بين أشخاص يصبحون أحرار ومتساوين بمرور الزمن وهو لا يناقش هذه الفكرة بل يعتبرها بديهية، ويرى أن القراء سيتقبلونها كنقطة انطلاق معقولة (أورد في: جونستون، 2012، ص 247) ويضع "رولز" نظريته التي يسميها العدالة كإنصاف، من أجل تطبيق ما يسميها البنية الرئيسية أو المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، يتوفر النظرية مثالا معياري التقييم الأساس السياسي الدستوري للمجتمع، والترتيبات الاقتصادية الاجتماعية الأساسية (أورد في: Farrelly, 2004) ويتطلب مبدأ العدالة عند "رولز" توفير حريات مهمة ومعينة بالتساوي للجميع، وتتمتع هذه الحريات الأساسية بالأولوية على جميع قيم الرفاهية الاجتماعية، وتوفير فرص عادلة بالتساوي لجميع المواطنين، وهي كل الفروق في الدخل و الثروة وفي المراتب الاجتماعية، بما يفضي إلى ضمان الحد الأقصى من الفائدة للأعضاء الأسوأ حالا في المجتمع (أورد في: فريمان، 2015، ص 14)، إذن، للعدالة كإنصاف حسب "رولز" (2009، ص 302) يكون المعنى العامل أولوية الحق هو وجوب بأن تدخل أفكار الخير المسموح بها في إطاره كمفهوم سياسي.

هكذا، يقوم "جون رولز" (2011، ص 92) بربط العدالة بمبادئ أساسية وفق نظريته في العدالة: "يجب أن يحصل كل شخص على حق متساو في المخطط الأكثر اتساعا من الحريات الأساسية المتساوية المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات الأساسية للآخرين" وبعد إخضاع الأطراف المشاركة في عملية التفاوض في الوضع الأصلي لمجموعة من الشروط والضوابط، يتعين عليهم في نظر رولز (2011، ص 39) أن يختاروا مبادئ العدالة التي تحكم المجتمع "المبادئ التي سوف يقبلها أشخاص أحرار وعقلانيون يهتمون بتحقيق مصالحهم الذاتية في وضع مبدئي من المساواة على أنها تحدد الشروط الأساسية لرابطتهم، ويجب أن تنظم هذه المبادئ جميع الاتفاقيات الأخرى، إنها تعين أنماط الشراكة الاجتماعية وأشكال الحكومات التي يمكن تأسيسها.

■ الوضع الأصلي وحجاب الجهل: من الأفكار الجوهرية أيضا لفهم فلسفة "رولز" (2011، ص 39) "في نظرية العدالة: الوضع الأصلي، وهي فكرة مخترعة افتراضية، أين صرح "رولز" بأنه يجب علينا أن «لا نفكر بهذا الوضع الأصلي على أنه دولة تاريخية فعلية،

ولكن كظرف بدائي من الثقافة، ويجب فهمه على أنه وضع افتراض يصرف، له هذه المواصفات حتى يقودنا إلى تصور معين للعدالة وعليه، فالهدف من فكرة الوضع الأصلي عنده هي: "إعداد إجراء من صف بحيث تكون أي مبادئ متفقا عليها عادلة (رولز، 2011، ص181).

إن فكرة الوضع الأصلي عند "رولز" (2011، ص39) تقابل حالة الطبيعة عند فلاسفة العقد الاجتماعي، فيقول: "في العدالة إنصافا يقابل الوضع الأصلي للمساواة دولة الطبيعة في نظرية العقد الاجتماعي التقليدية"، إلا أن "رولز" يرى أن فكرة الوضع الأصلي تعوض حالة الطبيعة لدى التعاقديين الأوائل، فبينما يشكل الأمن موضع انشغال أصحاب العقد الاجتماعي، نجد أن العدالة هي موضع اهتمام رولز الأول فضلاً عن ذلك نجده لا يعير أي اهتمام مثل أصحاب العقد الاجتماعي بالانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة اجتماعية سابقة على الاجتماع، إنما يتعلق الأمر عنده بتحديد القوانين التي تعمل على ظهور مبادئ العدالة التي تقود مجتمعا قائما هو المجتمع الديمقراطي (أورد في: بومدين، 2009، ص143-144)، هذا الوضع الأصلي الذي يعتبره "رولز" موقفا نموذجيا وافتراضيا، يتحول فيه المتعاقدون إلى شخصيات مثالية باحثة عن مبادئ العدالة، بعيدا عن منطق المساومة السياسية والاجتماعية، ذلك أن أطراف التعاقد لا يعرفون شيئا عن الذين يمثلونهم من ناحية المعتقدات والمواقع، فهم يقفون وراء حجاب الجهل الشهير في الأطروحة الرولزية، وعليه، يتصور "رولز" وضعية افتراضية "تجربة فكرية" تقدم الظروف الضرورية لإجراء عادل، تتطابق هذه الوضعية مع حجاب الجهل أو ما يدعى بستار الجهل، هذا المصطلح الأكثر أصالة في فكر "جون رولز"، حيث أنه في حالة هذا الستار يجهل الكل وضعيته الخاصة في المجتمع ويجهل أيضا مؤهلاته الطبيعية بل حتى مصالحهم الشخصية، ويكون الناس في هذه الوضعية الافتراضية مكلفين بتحديد قواعد المجتمع الذي ينبغي إنشاؤه دون معرفة مسبقة بوضعيتهم الاجتماعية، فستار الجهل أو حجاب الجهل حسبه يجعل اختيارا موحد التصور مميز للعدالة أمرا ممكنا (أورد في: دوريتي، 2009، ص ص207-208).

إن نشأت "جون رولز" في مجتمع أمريكي يتسم بالتعددية السياسية والثقافية والدينية، ساعده في بلورت أهم أفكاره، وكان حافزا له على البحث في إشكالية العدالة، وبذلك صاغ تصوره العام لها من خلال كل هذه الأفكار المتعددة والمتنوعة، وعليه ماهي النقاط التي أفاد

بها "رولز" غيره وعلى رأسهم ممثل الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت الألماني "يورغن هابرماس" لبلورت مفهوم للعدالة؟

❖ إشكالية العدالة عند "يورغن هابرماس": يعتبر كتاب الحق والديمقراطية الصادر في عام 1991 ليورغن هابرماس، أهم عمل في القرن العشرين بعد كتاب "جون رولز" في العدالة السياسية، وإن كان كتابه نظرية الفعل التواصلي الكتاب العمدة في مسيرته الفكرية و الفلسفية، ففي نظرية الفعل التواصلي حاول فيه هابرماس تأسيس نظرية جديدة في علم الاجتماع تعتمد على التواصل البيذاتي، ومن أجل إتمام هذا البناء لا بد من ترميم القديم أحيانا (العقل الأنواري) و تهديم أجزاء أخرى التي أصابها العطب أحيانا أخرى (العقلانية)، و لقد سعى هابرماس إلى نقد منهجي و تاريخي للنظريات الحديثة، ليصل إلى البناء الجديد الذي يسعى إليه و هو العقل التواصلي، لذا أعتبر كتاب نظرية الفعل التواصلي أهم كتاب في مسيرته و في مشروعه الفلسفي، حيث يجمع مرجعيات عديدة، فلسفية، اجتماعية، لغوية و سياسية ما يدل على أن ثمة مشروع ضخم يحاول "هابرماس" الدفاع عنه وإنفاذه، يتمثل في الحداثة التي سيطرت على جل اهتماماته، حيث حاول استنطاق هذا الإرث من الفكر والسياسية والمجتمع والفلسفة، وذلك من أجل البناء وإعادة البناء لنظريات ومدارس عدة بلورها وطورها أحيانا، وصححها وصوبها أحيانا أخرى فكان يستفيد أولا ثم يفيد بعدها.

■ **الفعل التواصلي ومستوياته:** يعد التواصل المفهوم الأكثر مركزية في فلسفة "يورغن هابرماس" وبالتحديد في المرحلة الثانية من تطوره الفكري، فتجاوره لفلسفة أساتذته من مدرسة فرانكفورت، تعود إلى أهم إسهام له وهو نظرية الفعل التواصلي، Théorie de l'agir communicationnel بجزئيه، واللذين يشكلان مفصلا رئيسيا في مسيرة هابرماس الفكرية، فالجزء الأول الذي يعتبر الجزء المفاهيمي من الكتاب، بعنوان فرعي: العقل وعقلنة المجتمع، صدر بالإنجليزية عام 1984، اهتم فيه هابرماس بتمييز مفهوم الفعل التواصلي عن غيره من الأفعال، مثل الفعل الأداتي أو الاستراتيجي (وسيجري التمييز بينهما فيما بعد)، أما الجزء الثاني، بعنوان فرعي هو: العالم المعيش والنظام، نقد العقل الوظيفي، فصدر بالإنجليزية في عام 1987، اهتم فيه الفيلسوف بالحديث عن المجتمع ومكوناته،

ووضح فيه أن المجتمع يتكون من مجالين أساسيين هما: العالم المعيش الذي يشكل موطننا للتواصل، والنظام الذي يشكل موطننا للفعل الأداتي (أورد في: حسين ملكاوي، ص 107-108). وصنف "هابرماس" أفعال الكلام، محددًا وظيفة كل فعل والهدف منه، مبرزًا نوعية ادعاء الصلاحية الذي يناسب كل فعل، وكذلك الأمر بالنسبة للعالم الذي يتعلق به، وعليه، فثمة مستويات للنشاط التواصلّي أو أصنافًا لأفعال الكلام على النحو الآتي (أورد في: Habermas, 1987, pp. 101-115):

✓ **الفعل الاستراتيجي:** وهو الفعل التي تلحق به أفعال الكلام التي تحمل خاصّة طابع "الأمر"، وبذلك تحمل وظيفة التأثير في المخاطب، ويكون الهدف من الفعل النجاح، وأفضل ادعاء صلاحية لهذا النوع من الأفعال هو الفاعلية.

✓ **الفعل المنظم بواسطة معايير:** وهو الفعل الذي تلحق به أفعال الكلام المنظمة، وهي بذلك تحمل وظيفة إقامة العلاقات البينذاتية، ويكون الهدف منها دائماً هو الفهم المتبادل، وأفضل ادعاء صلاحية لمثل هذا النوع من الأفعال هو ادعاء الصحة.

✓ **الفعل المسرحي:** وهو الفعل الذي تلحق به أفعال الكلام ذات الطابع التعبيري، وهي بذلك تحمل وظيفة تقديم الذات، ويكون الهدف منها دائماً هو الفهم المتبادل، وأفضل ادعاء صلاحية لهذا النوع هو الصدق.

✓ **الفعل التواصلّي:** وهو الفعل الذي يُمكن من دخول شخصين في علاقة بينذاتية، باحثين عن اتفاق على وضعية عملية من أجل تنسيق مشاريعهم بطريقة متفق عليها، ويدمج النشاط التواصلّي بحسب "هابرماس" النماذج السابقة، لأنه يأخذ بعين الاعتبار كل وظائف الكلام، لهذا فإن مبدأ النشاط التواصلّي يفترض الكلام مسبقاً كوسيط لقضايا التفاهم المتبادل من طبيعة معينة.

ويمكن تلخيص ادعاءات الصلاحية الأربعة السالفة الذكر في الجدول 1 اللاحق.

إن التواصل كما يدركه "هابرماس" يرثي بالأحرى اعتماد اللغة فيما يمكن أن نطلق عليه المظهر التداولي، إنه هو اللغة التي تتجزأ أو تنتج شيء ما (أورد في: غروندان، 1987، ص 25) فالتواصل الهابرماسي مطابق للغة، ولقد أرجع "هابرماس" فشل سابقه وعدم نجاحهم (ويقصد هنا رواد المدرسة النقدية السابقين له) يعود إلى عدم تطويرهم لمفهوم التواصل،

وتركيزهم على العقلانية الأداتية مثلما حدث مع "أورنو" و"هوركهايمر"، فالتواصل هو العلاج المناسب للقضاء على كل الأمراض الاجتماعية المعاصرة، فهو سد مانع لهمجية العقلانية الاقتصادية والإدارية التي تختزل الكائنات البشرية في أدوار استهلاكية، والتواصلية المنشودة لا يمكنها أداء وظيفتها إلا من خلال اللغة، فهي الحامل الأساسي لمختلف الشبكات التعبيرية، فهي "عملية لغوية - سلوكية دائمة تنشط في اتجاه لطرح الشكل التركيبي للعقل العملي كما يجب أن يكون" (أورد في: صفدي، 1987، ص11)، بمعنى أنها تتم لتوجيهات التفاهم اللغوي، كما أنها تحيل إلى العلاقة بالعالم، علاقة يقيمها أفراد يتصرفون بطريقة تواصلية، وهؤلاء والأفراد هم من يسميهم "هابرماس" (1987، ص23) بجماعة الفاعلون الذين يسعون إلى التفاهم حول موقف لكي ينسقوا بصورة توافقية، خطط عملهم ومن ثم أفعالهم "وفي نموذج الفعل هذا تحتل اللغة مركز رفيعاً".

فاللغة التواصلية هي في الأصل تعبير عن تجاربنا داخل العالم المعاش، وهذا الأخير يصبح أحد الوظائف الأساسية للغة، فاللغة إذن شكلت إحدى أهم مجالات اهتمام "هابرماس" فهي بالنسبة إليه وسيلة وسلوك اتصالي ومقوم للفعل التواصلية، الذي يثمن الحوار والنقاش داخل مجتمع تعددي اختلافي، من ثم هي أداة لترسيخ قيم الحرية والعدالة.

■ **أخلاقيات المناقشة وضمان العدالة:** ظهرت أخلاقيات النقاش عند "هابرماس" كجزء من مشروع أكبر من أجل الحفاظ على مشروع التنوير في التحرر السياسي والديمقراطي، أو على الأقل إعادة بناء شكل جديد لهذا المشروع، وتشير إلى النهج الذي أخذه "هابرماس" لتطوير نظريته الخلقية، وتعتبر أخلاق المناقشة نظرية سياسية أكثر منها نظرية أخلاقية، فمفاهيم كالديمقراطية التشاورية و الفضاء العام و الإجماع والكونية وغيرها هي مفاهيم كافية لتصنيف أخلاق المناقشة في دائرة الإتيقا السياسية، ولا يكفي مبرر واحد لديه في الدفاع عن رؤية أو قضية ما بل هناك مبررات عديدة، فالاعتقاد بالمبرر الواحد يعني الاعتقاد بحقيقة واحدة، وهذا ما يمكنه أن يهدم النقاش لأن المبررات المتعلقة بالمجال الأخلاقي تختلف عن تلك المرتبطة بالعالم الموضوعي في مجال ادعاءات الحقيقة، و هذا التصور يجعل من أخلاق المناقشة ذات طابع نقدي، لأن المعايير التي تضبطها ليست مرتبطة بالأحاسيس أو القرارات والغايات

الشخصية، بل هي مؤسسة على "إمكانية تبريرها تبريرا عقلانيا اعتمادا على العملية الحجاجية" (أورد في: Habermas, 2001, p.275).

يدعو "هابرماس" إلى تفعيل دور العقل انطلاقا من مشروع الحداثة غير المكتمل، مستفيدا في ذلك من فلسفة هيدغر الأنطولوجية التي تركز على وجود الإنسان في العالم مع الآخرين (الوجود مع) وبحكم ميل نظريته التواصلية إلى الحياة الاجتماعية أكثر من الفكر الفلسفي، حيث يعتبر الفلسفة وسيلة لفهم الحياة الاجتماعية المعقدة، فكان لزاما عليه أن يمر عبر علم الاجتماع وذلك لارتباط العقلانية بهذا العلم من جهة، والدور الذي تلعبه النظرية الاجتماعية مع باقي المؤسسات من جهة أخرى، فكان الحضور القوي لماكس فيبر و"دوركايم" و"بارنسونز" وغيرهم، لذلك نجده يربط بين ميادين عدة لتأسيس نظرية الفعل التواصلية معتمدا في البداية على التحليل الماركسي، فهابرماس يعمد إلى الدمج بين فروع المعرفة من لسانيات وفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس، بالنسبة للفلسفة موظفا قوتها في وصف الواقع وتحليله، وعلم الاجتماع في تحويل قوة الفلسفة إلى واقع، أما اللسانيات وعلم النفس فيشتغلان على اللغة باعتبارها الوسيط الرمزي، الأمر الذي يمكن اعتباره تعزيز لقدرات الفرد في فهم الواقع أو كشف مكامن العجز والعطب في الذات وفي الآخرين، فقوة النظرية التواصلية تكمن في بعدها التداولي واعتبارها للأخلاق مكونا أساسيا للعقلنة والتواصل، كما أن آليات التحليل النفسي الفرويدي الذي يقوم على الحوار السريري بين المريض والطبيب لكشف العطب وبالتالي إيجاد الحلول المناسبة عن طريق قوة الحجة والبرهان، وهذا ما يدعوه "هابرماس" بأخلاقيات التواصل، يهتم هابرماس بالواقع من أجل إيجاد قيم كونية، والذي يمكن إيجاده في حركة الأفراد وأنفسهم من أجل فهم بعضهم البعض، فمن خلال الفلسفة النقدية يبحث عن قاعدة شرعية للنظام الاجتماعي ويمكن "قراءة كل أعماله على أنها تأمل لموضوع الكونية ونسبية العقل الحديث، إن علم الاجتماع في خصوصيته يصادف مسألتين في فهمه حسب تعبير "هابرماس": "مسألة تطبيقية (علم الحركة والفعل) قادرة على شرح المعنى الذي تكون فيه (الأفعال/الحركات) الإنسانية قابلة لأن تكون عقلانية ومسألة ابستمولوجيا النظرية (المعارف/المعلومات) تحدد الظروف التي يمكن للمنظر أن يحيط عمليا فيها هذه الأفعال والحركات" (أورد في: دوريتي، 2009، ص ص 158-160) ومنه فعلم الاجتماع في نظر "هابرماس" يجب أن لا يكتفي بوصف ما

يجري في المجتمع بل يجب عليه شرح القواعد العميقة للعلاقات الإنسانية، ومن ثم تحرير الإنسان وهذا التحرر يكون مبنيا على الاقتران بمبادئ كونية.

إن الخطاب القائم على النقاش لدى "هابرماس" يساهم في تحقيق قيم نعجز عن تحقيقها بوسائل وأدوات أخرى كالحرية، والعدالة، والديمقراطية، وهي تتحقق في إطار إدراكنا للمصالح والمعايير المشتركة وفي حالة عدم إتفاق حول موضوع النقاش فلا مجال للحل الوسط، بل الاتفاق النهائي هو الذي يجب أن يسود، وهذا ما يسميه هابرماس بالعقلاني حيث العقل "هو الوحيد الذي يستطيع أن يميز بين المقولات والأحداث، فيقبل ما يتفق مع قواعده وينبذ كل ما خرقها وما لم يكن ملائما لها" (أورد في: التريكي، 2009، ص 140).

إن المشروع الفلسفي، الاجتماعي و السياسي لهابرماس يسعى لدراسة العقلانية، عقلانية الرشاد للمجتمعات المعاصرة، التي تبدو بمثابة عملية شرعنة أشخاص أكفاء لهم القدرة على تبرير كلامهم و أفعالهم، و غير خاضعة لأي نوع من السيطرة و الهيمنة، باعتبار أن تركيبة المجتمعات المعاصرة أصبحت تختزل في وسائط نظامية كسلطة المال و سلطة الإدارة اللذان أصبحا يصنعان أنماط اجتماعية تقنية أداتية، حيث حلت الإدارة و الاقتصاد في أمور التنظيم السياسي و الاجتماعي محل النقاش و الحوار، و لقد استطاع "هابرماس" من خلال تحليله للعلاقة بين عالم النظام و عالم المعيش بتصحيح العديد من النظريات الكلاسيكية فوضع المعرفة النافعة و الاندماج الاجتماعي و الديمقراطية التداولية، إضافة إلى مسألة العدالة، كل يخضع إلى مبادئ و معايير يتم التوصل إليها عن طريق اللغة، القائمة على التقاهم المتبادل بين الفاعلين، و من ثم وضع هابرماس برامجه المتعلقة بالحقبة والأخلاق و النظرية السياسية و السوسيولوجية ضمن مختبر النظرية التواصلية لقياس درجة معقوليتها، وهذا هو الأساس المعياري الذي تستند إليه القوة النقدية لفكر "هابرماس"، لتأتي النظرية السياسية في النهاية لتقوم بمهمة علاجية موجهة للفلسفة المعاصرة برمتها.

❖ إشكالية العدالة بين "جون رولز" و"يورغن هابرماس": احتل الفيلسوفان "جون رولز" و"يورغن هابرماس"، مكانة مرموقة في أعمال واهتمامات المفكرين منذ تقريبا عقدين من الزمن، فالأول بفضل ليبراليه العادلة، والثاني بفضل فلسفته في الفعل التواصلية لكن، الموضوع الرئيس للبحث هو إشكالية العدالة عند كليهما، وما كتب حول مسألة العدالة (وهي

مواضيع تطرقنا إليها في العناصر السالفة الذكر) وانتقادات هابرماس لـ رولز، وردود هذا الأخير عليها، ونتائج ذلك على كليهما خاصة في كتاباتهما المتأخرة، وخاصة مناظرتهم المشهورة، والتي تعتبر وجه من أوجه الحوار الفلسفي القائم بين التقليديين الفلسفيين الأمريكي والألماني (وهي المواضيع التالية).

وانطلاقا مما سبق، ماهي أوجه الاختلاف والاتفاق في إشكالية العدالة، والممثلة في أنموذجان "رولز" و"هابرماس"؟ وكيف تحول هذا الاختلاف والاعتراض والمواجهة في مسألة العدالة إلى نقاش عائلي؟

■ "هابرماس" في مواجهة "رولز": تعتبر العلاقة بين جون رولز ويورغن هابرماس غير متناسبة زمنيا، ذلك لأن اهتمامات "رولز" بالأطروحات الفلسفية لهابرماس لم يتم إلا في مرحلة متأخرة من تطوره الفكري، وأساسا خلال نقاشهما المباشر الذي أجري في صفحات المجلة الفلسفية الأمريكية، *The Journal of Philosophy* عام 1995، وعلى العكس من ذلك بدأت اهتمامات "هابرماس" بأعمال "رولز" مبكرة جدا، حيث كان من أوائل الفلاسفة الأوروبيين اللذين تناولوا أطروحات "رولز" السياسية بالتحليل والنقد، خاصة ما تعلق بالعدالة، فهابرماس حاول بداية الثمانينات في كتابه الأخلاق والتواصل الصادر عام 1983، أن يدمج نظرية العدالة كإنصاف في أعماله الخاصة، وهي مرحلة مهمة جدا من التطور الفكري الخاص لهابرماس، خصوصا في اتجاه صياغة نظرية الحق والديمقراطية، أين ظهر استمرار اهتمامه في كتاب إتيقا الحوار عام 1992، من ثم كتابه الرئيس في فلسفة الحق الصادر في نفس العام تحت عنوان: القانون والديمقراطية، بعدها وبدعوة من المجلة الفلسفية الأمريكية عام 1995، يُكلّل هذا الاهتمام الأحادي بنقاش متبادل، في شكل مقالتين: نقد من هابرماس وردّ على نقد من رولز، وكان الفضل لهابرماس في انطلاق وافتتاح هذا النقاش العميق بمقالة مُعنونة: "التصالح من خلال الاستعمال العمومي للعقل، ملاحظات حول الليبرالية السياسية عند جون رولز"، ليرد عليه "رولز" بمقالة: "رد على هابرماس"، لكن "هابرماس" لم يكتف بذلك، بل أراد من النقاش أن يختمه، بمقالة أخرى بعنوان: "العقل والحقيقة في ليبرالية

رولز"، وهذه المقالة لم تنشر على صفحات المجلة، بل ستجمع فيما بعد لتشكّل المادة الرئيسية لكتاب نقاش حول العدالة السياسية الصادر في عام 1997. يعتبر النقد السمة المُميزة لنظرية فرانكفورت، ولم يتجاوز "هابرماس" سمة النقد هذه، التّمييز رواد النظرية النقدية، فلقد انتقد "هابرماس" "رولز" في نظريته للعدالة من ثلاثة وجوه (أورد في: بوالسكك، 2013، ص 321):

الوجه الأول: يتعلق بالوضع الأصلي، والثاني: بعدم تفكيك رولز بين الإنتاج العقلي لنظريته وقبولها، وأما الوجه الثالث: يتمثل في عدم نجاحه في تحقيق هدفه وغايته، بالجمع بين أساسيتين هما الحرية والمساواة.

وفي المقابل، يُعيب "رولز" على نظرية "هابرماس" كونها نظرية ميتافيزيقية لأنها تفترض إشارات أنطولوجية تتعلق بطبيعة العلاقات الإنسانية، فما هو موجود فعلاً بحسب "هابرماس"، هم الأشخاص الذين يتواصلون، لذلك فهو يعيد بناء الفرضيات اللغوية المتضمنة في الحوار، ويعتبرها حقيقية، في المقابل تبني نظرية "رولز" مبادئ العدالة بالاستناد إلى المؤسسات الموجودة في المجتمع.

لم يسلم "رولز" من اعتراضات في اتجاهات مختلفة، حيث أثار جدلاً واسعاً بإعادة طرحه لفكرة الانصاف، التي تقود إلى مبادئ العدالة كمبادئ أفرزها الوضع الأصلي، المتصف بالإنصاف المنبثق من ذات محايدة، تولي أهمية وتعطي أولوية للعدل وللحق على حساب الخير أو السعادة، إذاً، للعدالة كإنصاف، يكون المعنى العامل أولوية الحق هو وجوب أن تدخل أفكار الخير المسموح به في إطاره كمفهوم سياسي (رولز، 2011، ص 302) هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الفلسفة السياسية الرولزية من بعد أن وضعت المساواة التوزيعية في المقام الأوّل، عادت لتتعارض ومركزات الحرية الإنسانية التي وضعها "رولز" في الصدارة، كامتلاك الإنسان لذاته ولخياراته على الإطلاق، كما أن النقد الجماعاتي، وخصوصاً الساندلي (نسبة إلى مايكل ساندل)، سيتحرى عن أخطار الليبرالية، في شقيها المعتدل والمتطرف، في إضعاف وحدة الجماعة التاريخية وتماسكها السياسي، من جراء تنامي الفردانية التي عززتها حرية السوق، ولما كان السوق لا يقوم التفضيلات والتذوقات الفردية، كانت كلها متساوية، النبيلة منها والرديئة، بوصفها قيماً أخلاقية تعترّيها النسبية، وهو ما يفسر إفساد السوق لمختلف العلاقات الاجتماعية وإرجاعها كلها إلى الماديات.

إن العدالة تتعلق بما هو أكثر من هذا، وفي هذا الإطار تأتي قضية التداخل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي في قضية العدالة الاجتماعية، فالربط بين الطبيعة السياسية والاقتصادية للعدالة الاجتماعية، لا يقتصر فقط على راديكاليين في نظرتهم للرأسمالية كديفيد هارفي، وإنما يمتد لليبراليين المساواتيين كأمارتيا صن وهو أحد تلامذة "رولز"، الذي يعنون أحد كتبه باسم "التمية حرية" ويظهر في تعامل "صن" مع الانتقادات التي وجهت لرولز من حيث أنه يقدم نموذج المؤسسات المثالي في مقابل الواقع و سلوك الأفراد اللذين يجب أن يتغيرا في اتجاهه، ويؤكد أن نقطة البدء في العدالة الاجتماعية هي تشخيص الظلم وتحليله تمهيد لرفعه، ويرى في كتابه "فكرة العدالة" أن إدراك المظالم التي يمكن رفعها لا يدفعنا إلى التفكير في العدل والظلم فحسب، بل هو لبّ نظرية العدالة أيضا، ويضيف صن أنه كي تصلح نظرية ما في العدالة كأساس للتفكير العملي لا بد لها من أن تتضمن طرق التقدير كيف يمكن إنزال الظلم وإعلاء العدل، بدل التوجه فقط لوصف المجتمعات التي تتسم بعدالة كاملة، وينقل صن التعريف من منطقة المثالي في ما يجب أن تكون عليه المؤسسات وكيف يكيف الناس سلوكهم للتوافق معه (وهو انتقاد رئيسي تم توجيهه لنظرية "رولز") إلى واقع وحياة الناس، من هنا يرى صن أن نظرية العدالة يجب أن تنطلق لا من التركيز على المجتمع العادل وصورة المؤسسات المطلوبة فحسب، بل بالأساس على المقارنات القائمة على الواقع لرصد تقهقر وتقدم العدالة وعلى رأس هذه المؤشرات صور عدم المساواة غير المنصفة (أورد في، أمارتيا، 2010). إذن، هناك دائما قضية التناقض المعيارى والعملي فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، إن قدم الليبراليون المساواتيون على رأسهم "جون رولز" مساهمة ملموسة في تقديم نظرية للعدالة الاجتماعية، تحاول التعامل مع هذه المعضلة، من خلال مفاهيم كالمساواة في الحصول على الفرص أو المساواة في القدرات، وعلاقة المؤسسات في صورتها المثالية بتطور الواقع ومحاصرة الظلم واللاعقل، ورغم مساهم بشدة فلسفيا ونظريا في مواجهة الأفكار التي تقول بأن عدم المساواة نتاج مسئولية الأفراد عن مآلهم، وبالتالي تبرر الأبنية والسياسات المجحفة اجتماعيا، غير أن انتقادات جوهرية توجه لليبراليين المساواتيين من حيث أن الأساس النظري لأفكارهم هو الحرية الفردية بالمعنى الليبرالي اقتصاديا، وبالتالي فإن هذا يخلق تناقضا مستمرا بين صعوبة الإصلاح في ظل الاستمرار في ظل الرأسمالية بميكانيزماتها وآلياتها، بينما النظرية معياريا ضد الرأسمالية كنظام (أورد في: Callinicos, 2001).

■ **النقاش العائلي:** "رولز" و"هابرماس": على الرغم من جميع الاختلافات والاعتراضات التي وجهها الفيلسوفان بعضهما إلى بعض من خلال هذا النقاش، إلا أن "هابرماس" يقول: "ولأنني معجب بهذا المشروع (نظرية العدالة)، أتقاسم نياته الأساسية، وأعتبر أن نتائجه الأكثر أهمية صحيحة، فإن الاعتراض الذي طُلبت مني صياغته هنا يبقى في إطار النقاش العائلي"، حيث كان للفلسفة والثقافة الأمريكية عموماً دور هام ليس في صقل مواهب هابرماس فحسب بل في تأثيرها على الثقافة الألمانية ككل، حيث يقول في كتابه كتابات سياسية كادت الثقافة الألمانية أن تكون في أسوأ حالها لولا تأثير الثقافة السياسية الأمريكية التي استقبلتها ألمانيا واستوعبتها في العشرينات الأولى بعد الحرب" (أورد في: (Habermas, 1978, p.87). فكان الفضل لهابرماس إلى جانب آبل في إدخال الفلسفة الأمريكية للجامعات الألمانية، إلى جانب السجال الذي دار بين "هابرماس" و الفلاسفة الأنجلوساكسونيون المعاصرين من أجل تطوير نظريته التشاورية في الديمقراطية فكان السجال مع "رولز" و"رورتي" وبذلك انفتح هابرماس على الفلسفة السياسية الأمريكية مستفيداً منها في بناء مشروعه الفلسفي والسياسي، و يعد كتاب نظرية العدالة لرولز أهم وسيلة لذلك حيث يقول "هابرماس": "أنا لا أعقد صلة بين نظرية التواصل مع جون لوك، إنما مع الهرمونيطقا ومع البراجماتية الأمريكية (أورد في: هابرماس، 2016، ص213).

يعتبر النقاش الفلسفي المباشر بين الفيلسوفين: "رولز" و"هابرماس"، والذي تحول بينهما إلى طرق غير مباشرة في الكتابات اللاحقة بينهما، حيث يظهر التأثير المتبادل بينهما، فبالنسبة إلى "رولز" سيدخل بعض التعديلات على نظرية العدالة خاصة في كتابه الأخير العدالة بوصفها إنصافاً وإعادة صياغة، ونفس الأمر بالنسبة إلى "هابرماس" باعتبار مساهمته المنشورة في المجلة تطويراً لنظرية الفعل التواصل، انطلاقاً من الفلسفة السياسية الأمريكية، ولا يخفى للمطلع على المناظرة، مدى الأهمية التي تحتلها الفلسفة السياسية لرولز في المتن الفلسفي لهابرماس، وتحديدًا خلال التسعينيات من القرن المنصرم، أصبحت تحليلاته أقرب إلى الفلسفة السياسية الأمريكية منها إلى النظرية النقدية للجيل الأول لمدرسة فرانكفورت، فقد ركزت المناظرة الفلسفية التي دارت بينه وبين "رولز" على العدالة في بعدها السياسي أكثر من بعدها الاجتماعي، كما هو متداول في

النظرية النقدية في صيغتها الأولى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فكتابات هابرماس المتأخرة حول الدين، كان فيها أكثر ميلا إلى المقاربة الرولزية إذ خفت حدة النقد الجذري للدين.

يتفق كلا الفيلسوفان حول واقع أن كل مقارنة تيليولوجية أو كاملة غير ممكنة، ومن الضروري تمييز القضايا الخاصة بالخير من التي تخص الاختيارات الأكسيولوجية والتفضيلية لدى كل فرد، ذلك أنه لا يمكن أن تقدم النظرية الفلسفية بالنسبة إلى كليهما (رولز وهابرماس) والمنتميين إلى المرجعية الفكرية الكانطية نفسها، جوابا إلى عن المسائل الأولى (العادل)، ويجب أن تتخلى عن كل اقتراح إتيقي، فإن نقطة الاختلاف بينهما تتمثل في التساؤل: إلى أي درجة يمكن حمل هذا الاقتضاء؟ أي، ماهي الاكراهات التي يفرضها هذا الاقتضاء في صياغة نظرية معيارية؟ وإذا كان رولز يعتبر أنه يقترح تصورا سياسيا محضا للعدالة (كما سبق الذكر)، فإن "هابرماس" في المقابل يعتقد أن كل منظور نقدي لا يمكن أن يتنازل عن شيء معين من التأسيس الفلسفي للأخلاقية عموما بوسائل نظرية للعقل التواصلي (أورد في: ربح، 2019، ص 242).

على العموم، يعتقد محللون كثر أنه فيما وراء التماثلات الكثيرة التي يمكن ملاحظتها بين نظرية العدالة ونظرية الحوار، إن التشابه الرئيس يمكن أن يلمس في إجراء التمثيل المعتمد في كلتا النظريتين لتأسيس القواعد والمعايير القانونية وشرعنتها، أي إجراء الوضعية الأصلية في نظرية العدالة والوضعية المثلى للكلام في نظرية الحوار (ربح، 2019، ص 227) ومن أبرز المدافعين عن هذا الموقف، الفيلسوف الفرنسي آلان رينو الذي يُلح على أن النقاش الذي دار بين رولز وهابرماس لا يعدو أن يكون نقاشا ينم عن سوء تفاهم... (أورد في: Renaut, 1993, p.125) ويبقى النقاش الظاهر بينهما يحصل على الرغم من الاختلافات كلها تحت مرجعية واحدة هي الإتيقاالكانطية (ربح، 2019، ص ص 197-242).

رغم أن السعي لتقليص التفاوت ومواجهة عدم المساواة، هما مكونان أصيلين في أي مسار للعدالة الاجتماعية، غير أن المساواة ليست كل شيء كما رأينا في نظرية "رولز"، التي تجد الإنصاف والعدالة في بعض أشكال عدم المساواة التي تحابي الضعفاء

والفقراء، بل أن "تعبيرات كالفرض المتساوية والمسؤولية الشخصية، استخدمت أحيان التقليل فرص تحقيق العدالة الاجتماعية، بتبرير عدم المساواة الهائل في المجتمع المعاصر، كما أنها ليست قائمة على العقلانية التواصلية وإتقنا الحوار وأخلاقيات النقاش، كما رأينا عند "هابرماس"، وعليه، تبقى إمكانية تطبيق العدالة الاجتماعية يثير عدد من الإشكاليات سواء من حيث المفهوم أو السياسات، وتبقى محاولة استطلاع وفهم المعضلات التي ترتبط بتعريف العدالة، تمثل مقدمة لازمة لاستهداف تأطيره، كما يعتبر الفهم الحقيقي لها، من يساهم في تضيق الفجوة بين نظرية العدالة، وبين واقع تطبيقها على المواطنين، ولعل الاستناد على ما أثمرته جهود "رولز" و"هابرماس" لكفيل بذلك ولو كان ذاك جزئياً أو نسبياً (أورد في: يونسى، 2019، ص51).

إن العديد من الإصلاحيين الأمريكيين أبدوا قلقاً من أثر تراجع العدالة على استمرارية النظام الديمقراطي، الذي صار يسمى لدى بعضهم بديمقراطية الواحد في المائة، وتبدو قضية الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي عصية، فلا تبدو القوى الاجتماعية المتنفة سياسياً مستعدة لتقديم تنازلات في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية دون ضغط يهز سيطرته السياسية، ولعل "التعاطف في مطلب التضامن والاتحاد والتوحيد العربي من جهة، وفي مطلب العدالة الغائبة في حياة المجتمعات العربية المعاصرة من جهة أخرى، هو السر العميق لاهتمام العرب المثقفين بهاذين الفيلسوفين (حسن ملكاوي، 2017، ص11).

الجدول رقم 01: ادعاءات الصلاحية الأربعة

شروط التواصل	ادعاءات الصلاحية		المقاصد الموافقة	تجربة اليقين	الأساس الإمبريقي
	غير الحوارية	الحوارية			
المعقولة	النزاهة	الصدق حقيقة (منطوقات)	فهم شيء ما تصديق شخص ما	يقين غير حسي يقين اعتقادي	إدراك علامات تجارب تفاعلية مع أشخاص ومنطوقاتهم
			القناعة بشيء ما	X	لا أساس إمبريقي مباشر
			↓	X	لا أساس إمبريقي مباشر
			X- رؤية أو إدراك شيء ما	يقين حسي	إدراك أشياء أو حوادث

(أورد في: Habermas, 2005, p.289)

❖ خاتمة: تحاول الفلسفة السياسية المعاصرة التفكير في صلاحية الممارسة السياسية وإعادة النظر في البنية الاجتماعية للمجتمعات المعاصرة، والسعي إلى الحد من المشكلات التي تطرحها المتغيرات الاجتماعية المعاصرة، وعلى رأسها إشكالية العدالة، إضافة إلى الأخذ بضرورة تفعيل الممارسة السياسية بما يتماشى والمبادئ العامة للديمقراطية، ولعلّ أبرز هذه النظريات السياسية المعاصرة: النظرية الليبرالية التعاقدية للفيلسوف الأمريكي "جون رولز"، والنظرية التشاورية التداولية للفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس"، إذ يعتبر هذان الفيلسوفان بحق من المفكرين القلائل الذين استطاعوا إضفاء الشرعية على الأنظمة الديمقراطية، فالأول باقتراحه أنموذج تنظيمي بديل يجعل فضيلة العدالة مصدرا لشرعية البناء السياسي، والثاني بفضل نظريته التواصلية في مجال الحق والسياسة، جاعلا من النقاش والتواصل كقاعدة لشرعنة الإجراء الديمقراطي.

إن موضوع البحث خلُص إلى عدة نتائج واقتراحات، ولعلّ أبرزها يمكن إجمالها فيما يأتي:

إن التمييز بين المواطنين، وما ينتج عنه من تهميش وإقصاء وحرمان عن بعض الحقوق، وعدم توفير فرص متساوية، وقتل روح المنافسة والكفاءات، واستفحال البطالة، ومن ثم انعدام العدالة، والعكس من ذلك، في إتاحة التعليم وإعادة التدريب والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها، وضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات، حتى لا تؤدي هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص، هو ما يلزم الدولة على وضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل، ولا بد للسلطة أن تكون مشروعة بحيث تستجيب لحاجات يشعر بها المجتمع ويكون المسؤولون موضع ثقة، و أن يتم اللجوء إلى الحد الأدنى من القيود ووسائل الإكراه، والأهم من كل هذا أن تكون عادلة غير ظالمة، خاصة في الأنظمة العربية، التي تعاني من وجود اغتراب ثقافي، سياسي وحقوقى... فالعدالة الاجتماعية أحد الدوافع المحركة للثورات على مستوى العالم، وغالبا ما يتوافق مع سياسات ما بعد الثورات قدر من العدالة الاجتماعية بين المواطنين، لكن مع ذلك تبقى امكانية تطبيق العدالة الاجتماعية يثير عدد من الإشكاليات، ولعل الاستناد ولو جزئيا، على ما أثمرته جهود "رولز" و"هابرماس" لكفيل بذلك.

❖ قائمة المراجع:

1. حسين ملكاوي، أسماء (2017). أخلاقيات التواصل في العصر الرقمي، هابرماس أنموذجاً. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. أمارتيا، صن (2010). فكرة العدالة. ترجمة: جندلي مازن. بيروت: الدار العربية للعلوم.
3. بومدين، بوزيد (2009). فلسفة العدالة في عصر العولمة. ط1. الجزائر: الدار العربية للعلوم ناشرون.
4. التريكي، فتحي (2009). العقل بين التجربة العلمية والتجربة العملية. ط1. تونس: الدار المتوسطية للنشر.
5. غروندان، جان (1987). العقلانية والفعل التواصلية عند هابرماس. ترجمة: علوش، سعيد. مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 43.
6. دورتي، جان فرانسوا (2009). فلسفات عصرنا تياراتها مذهبها، أعلامها وقضاياها. ترجمة: صحراوي، إبراهيم. ط1. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف.
7. رولز، جون (2009). العدالة كإنصاف. ترجمة: حاج اسماعيل، حيدر. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. رولز، جون (2011). نظرية في العدالة. ترجمة: طويل، ليلي دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
9. جونستون، دافيد (2012). مختصر تاريخ العدالة. ترجمة: مصطفى ناصر. الكويت: عالم المعرفة.
10. يونسى، روة (2019). العدالة الاجتماعية... إشكاليات المفهوم والسياسات. مجلة المربي، المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب، الجزائر، العدد 22.
11. فريمان، صموئيل (2015). اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز نموذجاً. ترجمة: جتكر، فاضل. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
12. بولسك، عبد الغني (2013). فلسفة العدالة الكونية عند جون راولز. مجلة الأحياء، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 16.
13. صفدي، مطاع (1987). التداولي والتواصلية. مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، العدد 46.
14. هابرماس، يورغن (1987). العلاقة بالعالم ومظاهر عقلانية الفعل. مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 46.
15. هابرماس، يورغن (2016). الدين والعقلانية. ترجمة: صقر، حسن. ط1. دار الحوار للنشر والتوزيع.
16. Renaut, A. (1993). Habermas ou Rawls?. *Reseaux*. 4(60), 123-136.
17. Callinicos, A. (2001). *Equality Themes for the 21st Century Series*. London: Polity.
18. Farrelly, C. (2004). *Contemporary Political Theory A Reader*. London: Sage Publications.
- Habermas, J. (1978). *l'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*. Paris : Ed Payot.
19. Habermas, J. (1987). Jürgen Habermas, *Théorie de l'agir communicationnel* (1981). Tome I, *Rationalité de l'agir et rationalisation de la société*, Jean-Marc Ferry (Trad.) ; Tome II, *Critique de la raison fonctionnaliste*, Jean-Louis Schegel (Trad.), Paris, Fayard. *L'Homme et Société*, 85(86), 189.
20. Habermas, J. (2001). *Vérité et justification*. Trad: Rainer Rochlitz et Christian Bouchindhomme. Paris : Gallimard.
21. Habermas, J. (2005). *Logique des sciences sociales et autres essais*, Trad: Rainer Rochlitz. Paris : Presses universitaires de France.